

علوم الحديث

وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعاتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة .

اعلم : أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين : .
أحدهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا .

ومثاله : حديث : (لا عدوى ولا طيرة) . مع حديث : (لا يورد ممرض على مصح) .
وحديث : (فر من المجذوم فرارك من الأسد) . وجه الجمع بينهما : أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ولكن لا تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه .
ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب : ففي الحديث الأول : نفى A ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه ولهذا قال : (فمن أعدى الأول ؟) . وفي الثاني : اعلم بأن لا سبحانه جعل ذلك سببا لذلك وحذر (170) من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل لا سبحانه وتعالى . ولهذا في الحديث أمثال كثيرة . وكتاب (مختلف الحديث) (لابن قتيبة) في هذا المعنى : إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر بآعه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى .

وقد روي عن (محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام) أنه قال : لا أعرف أنه روي عن النبي - . بينهما لأؤلف به فليأتني عنده كان فمن متضادين صحيحين بإسنادين حديثان - A

القسم الثاني : أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على ضربين : .
أحدهما : أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ .
والثاني : أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما : فيفزع حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات وأكثر ولتفصيلها موضع غير ذا ولا سبحانه أعلم